جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

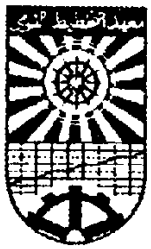

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٣٣)

فرص ومجالات التعاون
بين
مصر ومجموعة دول الكوميسا

يونية ٢٠٠٠

فرص ومجالات التعاون الإقتصادي بين مصر ومجموعة دول الكوميسا

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١- مقدمة	
٢- الفصل الأول : التعريف بأهداف السوق بالدول الأعضاء بها	١
١- تمهيد	١
٢- أهداف السوق وآلياته	١
٣- دول المجموعة وتوزيعها الجغرافى	٤
٤- المساحة ، والسكان	٥
٥- الناتج المحلى الإجمالى	٩
٦- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى	١٢
٧- الاستهلاك الكلى ، والادخار المحلى / الناتج المحلى	١٥
٨- الادخار القومى والاستثمارات المحلية / الناتج المحلى .	١٧
٩- المؤشرات الإجمالية للتجارة الخارجية	٢٢
١٠ ـ المؤشرات الإجمالية لميزان المدفوعات	٣٤
١١- نسب الدين الخارجى ، وخدمة الدين	٤٠
١٢ ـ نسب عجز الموازنة الحكومية ، والمنتج والإيرادات الحكومية / الناتج المحلى الإجمالى	٤٢
١٣ ـ نسبة الضرائب على التجارة والتمويلات الخارجية	٤٤
٣- الفصل الثانى : قطاع الزراعة فى دول مجموعة الكومبسا	
١- التركيب المحصولى	٤٦
٢- الإنتاج الكلى من السلع الزراعية	٦٠
٣- إنتاجية المحاصيل الزراعية	٧٥
٤- الاستهلاك الكلى ونسب الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من السلع الزراعية	٨٠

" تابع المحتويات"

الموضوع	الصفحة
٤- الفصل الثالث : الفجوة فى الإنتاج الزراعى السلعى ، وفرص التبادل فى السلع الزراعية	١٣٦
١- تمهيد	١٣٦
٢- مجموعة محاصيل الحبوب	١٣٦
٣- مجموعة البقوليات	١٤١
٤- الخضروات الطازجة الرئيسية .	١٤٢
٥- مجموعة الفاكهة الطازجة	١٤٦
٦- مجموعة البذور الزيتيه	١٥٤
٧- الألياف ، والصوف ، والمطاط الطبيعى	١٥٧
٨- الحيوانات الزراعية الحية .	١٦١
٩- اللحوم	١٦٣
١٠- البيض ، والألبان ومنجاتـــها	١٦٩
١١- الزيوت النباتية ، والدهون والشحوم الحيوانية	١٧٢
١٢- السكر وعسل النحل	١٧٤
١٣- الشاى ، والبن ، والكاكاو ، ومنتجات الشيكولاته	١٧٧
١٤- التبغ والمشروبات	١٨١
١٥- منتجات غذائية وزراعية أخرى مصنعة .	١٨٤
٥- الفصل الرابع : قطاع الصيد فى دول المجموعة	١٩٨
١- تمهيد	١٩٨
٢- مصايد الأسماك	١٩٩
٣- استهلاك الأسماك ونسب الاكتفاء الذاتى	٢٠٦
٤- مؤشرات التجارة الخارجية	٢٠٨

تابع المحتويات

الموضوع	الصفحة
٦- الفصل الخامس : الصناعة فى دول المجموعة وفرص ومجالات التعاون فيما بينها	
٥-١ الإنتاج الصناعى فى دول مجموعة الكوميسا	٢١٣
١- مجموعة المنسوجات	٢١٣
٢- مجموعة الجلود والمنتجات الجلدية	٢١٧
٣- مجموعة الخشب والمنتجات الخشبية	٢١٧
٤- مجموعة الورق والمنتجات الورقية	٢٢٠
٥- مجموعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية	٢٢٣
٦- مجموعة منتجات المطاط	٢٢٩
٧- مجموعة المنتجات التعدينية غير المعدنية	٢٣١
٨- مجموعة صناعة الحديد والصلب الأساسية	٢٣٣
٩- مجموعة المعادن غير الحديدية .	٢٣٧
١٠- مجموعة المنتجات المعدنية المصنعة	٢٤٠
١١ ـ مجموعة المحركات والتربينات والآلات	٢٣٢
١٢- مجموعة الراديو ، وأجهزة التليفزيون ، ومعدات الإتصال والأدوات الكهربائية	٢٤٨
١٣- مجموعة معدات النقل	٢٥٠
١٤- مجموعة سلع صناعية متنوعة	٢٥٣
٥-٢- الفجوة فى الإنتاج الصناعى وفرص التبادل فى السلع الصناعية مع دول مجموعة الكوميسا .	
١- مصر .	٢٥٩
٢- بورندى .	٢٦٠
٣- الكونغو .	٢٦٨
٤- أثيوبيا .	٢٧٢
٥- كينيا.	٢٧٥
٦- مدغشقر .	٢٧٨
٧- ملاوى .	٢٨١

٨- موريشوس . ٢٨٥
٩- سيشل . ٢٨٨
١٠- تنزانيا . ٢٩١
١١- زامبيا. ٢٩٣
١٢- زيمبابوى. ٢٩٣
٥-٣ المنافسة السعرية لصادرات مصر من أهم السلع الصناعية المقترح تصديرها لدول مجموعة الكوميسا . ٣٠١
٧- الفصل السادس : النتائج والتوصيات ٣١٤
٨- ملاحق ٣٥١
٩- مراجع

مقدمـــــــــــة

إستهدفت خطط وبرامج التنمية الإقتصادية منذ بداية عقد الثمانينات زيادة وتنويع الطاقات الإنتاجية للإقتصاد المصرى بغرض الإرتفاع بمعدلات النمو الإقتصادى ، وزيادة دخول المجتمع السكانى والإرتفاع بمستوى معيشته . ولقد صاحب تنفيذ البرامج والمشروعات المرتبطة بتحقيق هذا الهدف زيادة الحاجة إلى المستلزمات السلعية الإستثمارية والوسيطة ، وهو ماصاحبه بالتالى زيادة الواردات منها ، وبما يفوق قيمة الصادرات السلعية المصرية . ومن ثم وجود العجز المستمر والمتزايد فى الميزان التجارى السلعى . كما تبع تنفيذ هذه البرامج والمشروعات أيضا ظهور مشكلة ضيق السعة الإستيعابية للأسواق المحلية بالنسبة للكثير من المنتجات السلعية المحلية إلى درجة أصبحت فيه إستمرارية الإنتاج منها . بحجومها الحالية أو التوسع فيها يتوقف على مدى القدرة على زيادة الطلب الخارجى عليها أى وبمعنى آخر زيادة الصادرات منها إلى العالم الخارجى . ومن ثم يأتى سعى مصر إلى زيادة صادراتها السلعية ليس فقط بهدف زيادة حصيلة النقد الأجنبى اللازم لتغطية تكلفة وارداتها من الأسواق الخارجية ، بل أيضا بهدف زيادة حجم الطلب على الكثير من المنتجات المحلية التى أصبح ضيق السعة الإستيعابية للأسواق المحلية للإنتاج منها يشكل أحد العوامل المحددة للتوسع فى الإنتاج منها .

ويتزامن مع سعى مصر نحو زيادة صادراتها السلعية إلى الأسواق الخارجية وجود التكتلات والتجمعات الإقتصادية الدولية ، والتى يسعى كل منها إلى منح الدول الأعضاء بها مزايا تفضيلية لاتمنح لغيرها من الدول غير الأعضاء ، كما يتزامن مع ذلك أيضا وجود إتفاقية الجات وبدأ العمل بها والتى فرضت بدورها زيادة حدة التنافس بين الدول فى مجال التصدير إلى جانب ظهور بعض المشاكل والمعوقات أمام بعض الدول (ومن بينها مصر) فى سبيل النفاذ بصادراتها وزيادتها إلى الأسواق الخارجية . ولهذا أيضا فقد سعت مصر بدورها إلى الإنضمام إلى بعض التجمعات أو التكتلات الإقتصادية القائمة (مجموعة دول الخمس عشر الأسيوية) ، والدخول فى مفاوضات مع البعض الآخر منها من أجل الحصول على بعض المزايا التى تساعد على زيادة صادراتها إلى أسواق هذه التجمعات (السوق الأوربية المشتركة) ، وذلك إلى جانب سعيها الدائم نحو تكوين مناطق التجارة الحرة بينها وبين البعض الآخر من الدول (خاصة الدول العربية) على أساس ثنائى ، مع دعوتها المستمرة إلى تكوين السوق العربية المشتركة .

وأخيرا فقد أنضمت مصر إلى السوق المشتركة لمجموعة دول جنوب وشرق أفريقيا (الكوميسا) . وإذا كان نجاح مصر فى التعاون الإقتصادى مع دول هذه السوق تتوافر له بعض المقومات الإقتصادية والسياسية ، والتى قد لاتتوافر مع غيرها من التكتلات الإقتصادية الأخرى ، إلا أن النجاح فى إستغلال هذه المقومات فى زيادة التعاون الإقتصادى مع دول هذه السوق قد يواجه أيضا ببعض المشاكل أو المحددات . وقد يكون نقص أو غياب المعلومات الإقتصادية عن إقتصادات وأسواق هذه الدول بالنسبة للمؤسسات المصرية (كنتجة طبيعية لغياب التعاون الإقتصادى وضعف التبادل التجارى بين مصر ، ومجموعة دول هذا التجمع حتى الوقت الحاضر) من أهم هذه المشاكل أو المحددات . كذلك أيضا فإن طبيعة المواقع الجغرافية لكل من دول هذا التجمع بالنسبة للموقع الجغرافى لمصر قد تفرض بدورها وجود بعض المشاكل أو المحددات التى تواجه زيادة التعاون الإقتصادى فيما بينها مما قد يفرض بدوره الحاجة إلى دخول مجموعة هذه الدول فى تعاون مشترك من أجل التغلب على مثل هذه المشاكل والمحددات . ومن هنا كان الهدف العام للدراسة الحالية هو محاولة إستشراف إمكانات وفرص التعاون الإقتصادى بين مصر ، وكل من دول المجموعة (الكوميسا) من خلال المؤشرات التى يمكن إستخلاصها من الإحصاءات والمعلومات الإقتصادية المتاحة بالنشرات الدولية عن إقتصادات هذه الدول .

وفى إطار الهدف العام للدراسة والمشار إليه ، وكم ونوعية المؤشرات الإحصائية والإقتصادية ذات الصلة بهذا الهدف ، والمتاحة بالنشرات الدولية التى أمكن الحصول عليها ، حددت الأهداف التفصيلية للدراسة فيما يلى :

* إستخلاص بعض المؤشرات الإقتصادية المتصلة بالتنمية وقواعد الإنتاج السلعى فى إقتصادات هذه الدول ، والتى تكشف عن القدرات الإنتاجية للقطاعات السلعية ، وفرص التنمية ، والتعاون الإقتصادى فيما بين هذه الدول .
* إستخلاص بعض المؤشرات المتصلة بالإستهلاك السلعى لأسواق هذه المجموعة من الدول،ودرجة إكتفاءها الذاتى فى الإستهلاك من السلع الرئيسية .
* إستخلاص المؤشرات المتصلة بالصادرات ، والواردات السلعية لهذه المجموعة من الدول والتى تكشف عن الدول المصدرة ، والمستوردة لأى من السلع المختلفة ، وإحتمالات المنافسة بين الدول المصدرة على التصدير إلى الدول المستوردة من داخل هذا التجمع .
* إستخلاص إمكانات وفرص التعاون الإقتصادى بين مصر ، وكل من دول هذه المجموعة فى ضوء المؤشرات السابق الإشارة إليها .
* طرح تصورات الدراسة بشأن العوامل والإجراءات اللازمة لزيادة التعاون الإقتصادى بين مصر من ناحية ، ومجموعة هذه الدول من ناحية أخرى والتى تفرضها طبيعة المواقع الجغرافية

لدول هذه المجموعة بالنسبة للموقع الجغرافى لمصر أو تلك التى تفرضها الظروف الإقتصادية لمجتمعات هذه الدول .

وتحقيقا للأهداف المشار إليها قسمت الدراسة إلى ستة فصول دراسية تضمن **الفصل الأول** منها التعريف بأهداف السوق المشتركة لهذه المجموعة ، ثم التعريف بكل من الدول الأعضاء بها سواء من حيث موقعها الجغرافى ، مساحتها وتعداد سكانها والنشاط الرئيسى للسكان ، أو من حيث المؤشرات الرئيسية للتنمية الإقتصادية بها من منظور المساهمات النسبية لقطاعاتها الإقتصادية فى الناتج المحلى الإجمالى ، معدلات النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى ، ثم متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، ونسب الإستهلاك الكلى ، والإدخارات المحلية والقومية ، والإستثمارات المحلية إلى الانتاج المحلى الإجمالى ، وبالإضافة إلى المؤشرات الإجمالية للتجارة الخارجية ، وميزان المدفوعات ، والتجارة البينية فيما بينها ، إلى جانب الإيرادات الحكومية ونسب عجز الموازنة الحكومية . أما **الفصل الثانى** فيتضمن التعريف بالقطاعات الزراعية بدول المجموعة من حيث مواردها الطبيعية ، وأنماط الإنتاج بها والإنتاجية والإنتاج من المحاصيل الزراعية الرئيسية ثم تقديرات الإستهلاك ودرجة الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من السلع الزراعية الرئيسية . أما **الفصل الثالث** فيتناول تقدير حجم الفجوة مابين الإنتاج ، والإستهلاك من السلع الزراعية ، ومن ثم تحديد الدول ذات الإحتمالات التصديرية ، والإستيرادية من هذه المجموعة من السلع ، مع إستشراف إحتمالات درجة وإتجاهات المنافسة بين الدول المصدرة (ومن بينها مصر) من داخل المجموعة أو خارجها على التصدير إلى الأسواق المستوردة من داخل المجموعة . هذا على حين يتضمن **الفصل الرابع** التعريف بقطاع الإنتاج السمكى من حيث إمكانته ، وإنتاجة من الأسماك ، مع تقديرات إستهلاك هذه الأسواق من الأسماك ودرجة إكتفاءها الذاتى فى الإستهلاك منها ، ثم إستخلاص الدول ذات الإحتمالات التصديرية أو الإستيرادية من الأسماك ، وفرص التنمية والتعاون الإقتصادى بين دول المجموعة فى هذه المجال . وبالنسبة **للفصل الخامس** فيتضمن مجموعة المؤشرات التى تشير فى مضمونها (بشكل مباشر أو غير مباشر) إلى القدرات الإنتاجية لهذه المجموعة من الدول من السلع الصناعية ثم تقديرات إستهلاكها المحلى منها ، والإحتمالات التصديرية ، والإستيرادية من السلع الصناعية فى كل من هذه الدول ، مع إستشراف درجة وإتجاهات المنافسة فيما بين الدول المصدرة على التصدير إلى الأسواق المستوردة لهذه المواد والسلع من داخل المجموعة . أما **الفصل السادس** فيتضمن نتائج وتوصيات الدراسة بشأن إستخلاص فرص وإمكانات التعاون الإقتصادى بين مصر من ناحية ، وكل من دول المجموعة من ناحية ثانية فى إطار المؤشرات المستخلصة بالفصول الدراسية السابقة ، ثم طرح تصورات الدراسة بشأن العوامل والإجراءات اللازمة لزيادة التعاون الإقتصادى بين مصر ، ومجموعة هذه الدول ، والتى

تفرضها طبيعة الموقع الجغرافى لكل من دول المجموعة بالنسبة للموقع الجغرافى لمصر إلى جانب ماتفرضه أيضا الظروف الإقتصادية فى مجتمعات هذه المجموعة من الدول .

وأخيرا يجدر التنويه إلى الصعوبات التى واجهت تنفيذ الدراسة بسبب القصور فى البيانات والمعلومات المتاحة عن إقتصادات هذه الدول عن ماكانت تستهدفه الدراسة من ناحية ، إلى جانب القصور فى البيانات والمعلومات المنشورة عن إقتصادات هذه الدول من ناحية أخرى بسبب ضعف نظم المعلومات والنظم الإحصائية فى الكثير من هذه الدول ، حيث تتضمن - وعلى سبيل المثال النشرات الدولية المتاحة بعض الإحصاءات والمعلومات عن إقتصادات البعض من هذه الدول ، فى نفس الوقت الذى تغيب بها نفس المعلومة عن البعض الآخر من هذه الدول ، ويظهر ذلك بشكل واضح فى حالة قطاع الصناعة . ومن هنا ولهذا السبب فقد يمكن توصيف النتائج التى توصلت إليها الدراسة على أنها تعبر عن نتائج عامة تفيد فى توجيه الدراسات الإضافية التفصيلية اللازمة حول أسواق وإقتصادات هذه المجموعة من الدول ، والتى تدعو الحاجة إليها لوضع سياسات وبرامج تفصيلية حول التعاون الإقتصادى بين مصر ، ومجموعة هذه الدول ، ومما يتطلبه ذلك من سياسات وإجراءات تفصيلية .

ولقد شارك فى إعداد هذه الدراسة كل من أ.د. محمد محمود رزق ، أ.د. ممدوح الشرقاوى ، أ.د. أحمد عبد الوهاب برانية ، أ.د. عبد القادر دياب المستشارون بالمعهد ، ود. حسام نجاتى الخبير بالمعهد .

الفصل الأول :- " التعريف بأهداف السوق وآلياته ، وبالدول الأعضاء بها "

١ - تمهيد :-

إن تحديد فرص ومجالات التعاون الإقتصادى بين أى من دول المجموعة ، وغيرها من الدول الأخرى بالمجموعة ، مع وضع خريطة مثل هذا التعاون يتطلب بالضرورة التعريف بالأهداف المخططة لإنشاء السوق ، إلى جانب المعرفة بالظروف العامة لإقتصادات كل من الدول الأعضاء بها ، وهو مايهدف إليه هذا الفصل من الدراسة من خلال عرض موجز لأهم المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تفيد فى هذا الغرض .

٢ - أهداف السوق وآلياته :

١/٢ تعد إتفاقية السوق المشتركة لمجموعة دول الشرق والجنوب الأفريقى تطويرا لاتفاقية منطقة التجارة التفضيلية السابق عقدها بين دول المجموعة حيث نصت إتفاقية السوق المشتركة على إلتزام الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة لتطوير منطقة التجارة التفضيلية إلى سوق مشتركة وبالتالى جماعة إقتصادية ، وذلك يهدف دفع التنمية وزيادة معدلات النمو الإقتصادى بدول المجموعة وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها [1] :-

* تشجيع التنمية المتوازنة للإنتاج وهياكل السوق .
* التنمية المشتركة فى المجالات الإقتصادية المتنوعة .
* تبنى سياسات وبرامج إقتصادية كلية تعمل على رفع مستوى معيشة السكان بدول التجمع ، وتوطين العلاقات فيما بينها .
* العمل على توفير مناخ ملائم ومحفز للإستثمار المحلى والأجنبى ، والمشترك بدول المجموعة .
* العمل المشترك على تحقيق الإستقرار ووجود الأمن والسلم فيما بين دول السوق لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة ، والتكامل الإقليمى بين دول المجموعة .
* العمل على تقوية العلاقات بين السوق المشتركة ، وغيرها من الدول والتجمعات الإقتصادية الأخرى وبما يفيد تحقيق الأهداف الإقتصادية لدول التجمع .

وتحقيقا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية بدول السوق حددت الاتفاقية مجالات التعاون بين الدول الأعضاء ، والإجراءات والتدابير اللازمة لدفع هذا التعاون ، حيث نصت الاتفاقية

---

(١) جريدة الأهرام المصرية ، أعداد مختلفة .

على تعاون الدول الأعضاء فى مجالات الاقتصاد والتجارة ، والنقد والتمويل ، والتنمية الزراعية والصناعية ، والطاقة ، وفى النقل والمواصلات والاتصالات ، والبريد والسياحة ، والبيئة ، وفى تطوير وإستخدام العلم والتكنولوجيا فى التنمية ، وتطوير نظم المعلومات إلى جانب الجوانب الاجتماعية والثقافية بدول المجموعة . ومن أهم الاجراءات والتدابير التى نصت عليها الاتفاقية وتتعهد الدول الأعضاء بإتخاذها والالتزام بتنفيذها مايلى :-

* إتخاذ إجراءات نقدية جماعية تحقق الوصول إلى نظام نقدى ومالى موحد داخل السوق ، يعمل على قابلية تحويل أى من العملات النقدية إلى غيرها من العملات النقدية داخل السوق ، وتحقيق الإستقرار النقدى ، ويساعد على دفع جهود التكامل الاقتصادى بين دول المجموعة ، وتسهيل وتنمية التجارة البينية فيما بينها .
* التزام الدول الأعضاء بإلغاء الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على التجارة البينية فيما بينها فى موعد غايته أكتوبر عام ٢٠٠٠ ، على أن يلى ذلك وخلال فترة إنتقالية مدتها عشرة سنوات من تاريخ نفاذ الإتفاقية ، إنشاء اتحاد جمركى وتعريفة جمركية خارجية مشتركة على جميع السلع التى تستوردها دول السوق من خارج هذا التجمع .
* تشجيع وحماية الإستثمارات وتبنى السياسات الاقتصادية المحفزة على جذب الإستثمارات إلى منطقة السوق .
* إتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان حرية إنتقال وإقامة أى من مواطنى دول التجمع داخل السوق . حيث نصت الإتفاقية على ان يظل بروتوكول التحرير التدريجى وإلغاء تأشيرات الدخول الذى تم الإتفاق عليه فى إطار منطقة التجارة التفضيلية ساريا إلى أن يدخل بروتوكول حرية إنتقال الأفراد والعمالة والخدمات وحق الإنشاء والإقامة حيز التنفيذ .
* تعاون الدول الأعضاء فى مجال النقل من خلال تطوير البنية الأساسية ، وتوحيد السياسات ، والتنسيق بهدف خدمة تسهيلات النقل البرى ، والبحرى ، والجوى .
* تنسيق المقاييس ومعايير الجودة بين الدول الأعضاء بغرض تنمية التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتحسين مستوى المعيشة وحماية المستهلك .
* تنمية دور القطاع الخاص فى التنمية بدول السوق من خلال التعاون بين الغرف التجارية ومؤسسات الأعمال .
* تعاون الدول الأعضاء فى مجالات التنمية القطاعية (زراعة / صناعة / طاقة .... الخ) المشار إليها من قبل مع إنشاء الأطر المؤسسية المساعدة على ذلك .

هذا ولقد تضمنت الإتفاقية على قواعد المنشأ للمنتجات التى يتم تداولها عبر التجارة البينية للدول الأعضاء . حيث نصت الإتفاقية على أن السلع الصناعية التى تتمتع بالأعفاء من الرسوم

الجمركية هى السلع ذات المنشأ الوطنى ، والتى تعرف على أنها السلع التى تتضمن قيمة مضافة تبلغ ٤٥٪ من قيمتها ، إلا أن قمة السوق الأخيرة قد وافقت على تعديل هذه النسبة لتصبح ٣٥٪ ، وإن كان هناك تحفظات من قبل بعض الدول ومن بينها مصر على النسبة الأخيرة إنتظارا لنتائج الدراسات الجارية بغرض تحديد النسبة المثلى . ومع ذلك هناك قائمة تضم ٨٥ سلعة صناعية وهندسية وضعت على أنها سلع ذات أهمية إقتصادية للدول الأعضاء ومن ثم خفضت نسبة القيمة المضافة بها إلى ٢٥٪ (١) .

٢/٢ ويتكون الإطار التنظيمى والمؤسسى للسوق المشتركة ، ووفقا لما نصت عليه الإتفاقية من الأجهزة التالية :

١ - السلطة : وهى أعلى جهاز رئاسى فى السوق ، وتتشكل من رؤساء الدول أو الحكومات . وتختص بوضع السياسة العامة للسوق والرقابة على أداءه ووظائفه ، التنفيذية ، وأهدافه ومبادئه .

٢ - المجلس الوزارى : وهو المسئول عن مراقبة وحسن سير أعمال السوق المشتركة وتطويرها فى إطار أحكام الإتفاقية .

٣ - لجنة محافظى البنوك المركزية : وتختص بتطوير الخطط والبرامج فى مجال التعاون المالى والنقدى .

٤ - اللجنة الحكومية : وهى تتكون من كبار المسئولين بالدول الأعضاء وتختص بتطوير الخطط وبرامج العمل فى جميع مجالات التعاون بإستثناء قطاع المال والنقد .

٥ - لجان فنية : ويبلغ عددها ١٣ لجنة تغطى مختلف مجالات التعاون وتختص بمسئوليات متنوعة منها الإدارية ، والمالية ، والزراعية وغيرها .

٦ - السكرتارية والسكرتير العام : ويقع مقرها فى لوساكا عاصمة زامبيا .

٧ - لجنة إستشارية : لمجتمع الأعمال والمجموعات المعنية الأخرى .

٨ - محكمة العدل : وهى تتكون من سبعة أعضاء ، وتختص بالنظر فى الموضوعات التى تحول إليها من قبل الدول الأعضاء ، أو سكرتارية السوق ، والفصل فيها وفقا لأحكام الإتفاقية وذلك لضمان الإلتزام بأحكام الإتفاقية عند تفسير وتطبيق نصوصها .

هذا وإلى جانب الأجهزة المشار إليها أنشأت السوق عددا من الأجهزة المعاونة بهدف دفع التعاون بين الدول الأعضاء ومن هذه الأجهزة : بنك التجارة والتنمية / شركة إعادة التأمين / غرفة المقاصة ، معهد الجلود والمنتجات الجلدية ، كما أسهمت السوق فى إنشاء بعض المؤسسات وهى : إتحاد البنوك التجارية لمجموعة الكوميسا / إتحاد المؤسسات الوطنية لسيدات الأعمال / المركز

---

(١) د. محمد شعبان ، مغزى وأهمية إنضمام مصر إلى الكوميسا ، جريدة الأهرام المصرية / / ١٩٩٨ .

التكنولوجي للتعدين ، كما يجرى حاليا الإعداد لإنشاء مركز لتشجيع التنمية الصناعية والإستخدام الأمثل للطاقة .

٣ - دول المجموعة وتوزيعها الجغرافى :-

تضم هذه المجموعة من الدول إحدى وعشرون دولة بمافيها مصر ، وتقع جميعها فى شرق وجنوب القارة الأفريقية ، ويمكن تصنيفها من حيث موقعها بالنسبة لسواحل البحار والمحيطات إلى المجموعات الأربع التالية :-

أ - دول الساحل الغربى للبحر الأحمر :-

وتضم هذه المجموعة كل من مصر ، والسودان ، وأرتريا وجيبوتى ، وأثيوبيا. وهى مجموعة الدول التى تطل سواحلها الشرقية مباشرة على مياه البحر الأحمر .

ب - دول الساحل الجنوبى للقارة الأفريقية :-

وتضم هذه المجموعة الدول التى تطل حدودها الجنوبية مباشرة على مياه المحيطات ، والتى يمكن تصنيفها بدورها إلى المجموعتين التاليتين :-

١ - مجموعة دول الساحل الجنوبى الشرقى للقارة الأفريقية :-

وهى تضم مجموعة الدول التى تتصل حدودها الجنوبية بمباشرة بمياه المحيط الهندى ، وهى تضم كل من : كينيا ، تنزانيا .

٢ - مجموعة دول الساحل الجنوبى الغربى للقارة الأفريقية :-

وتضم مجموعة الدول التى تتصل حدودها الغربية مباشرة بمياه المحيط الأطلنطى ، وتشمل كل من رواندا ، ناميبيا ، أنجولا ، الكونغو .

ج - مجموعة دول داخل مياه المحيط الهندى :-

وهى تضم دول المجموعة التى تقع داخل مياه المحيط الهندى على إمتداد الساحل الجنوبى للقارة الأفريقية ، وتشمل مجموعات جزر كل من سيشيل ، وموريشيوس ، وجزر القمر ، ثم دولة مدغشقر والتى يفصلها عن الساحل الجنوبى لأفريقيا مضيق موزمبيق .

د - مجموعة دول لاتتصل حدودها بمياه البحار والمحيطات :-

وتضم الدول الأخرى من دول المجموعة والتى لاتتصل حدودها بالمياه البحرية أو مياه المحيطات وتشمل كل من : ملاوى / بوروندى / أوغندا / زامبيا / زيمبابوى / سوازيلاند ، ويمكن تصنيف هذه المجموعة بدورها إلى مجموعتين حسب الإتصال المباشر لحدودها بحدود

أحدى الدول الأخرى للمجموعة والتى تتصل حدودها بمياه البحار والمحيطات حيث تضم المجموعة الأولى منها كل من أوغندا ، ومالى ، وبورندى ، وزامبيا والتى لها حدود مشتركة مع تنزانيا التى تطل سواحلها على مياه المحيط الهندى (كما تشترك أوغندا أيضا فى حدودها الشرقية مع كينيا التى تتصل مباشرة بمياه نفس المحيط . أما المجموعة الثانية : فتضم كل من زيمبابوى وسوازيلاند حيث تتصل حدودها بحدود دول أخرى من خارج المجموعة ، وإن كانت الأولى تشترك فى حدودها الشمالية مع زامبيا [1] .

٤ - المساحة والسكان :-

١/٤ يبلغ تعداد سكان مجموعة دول الكوميسا دون مصر نحو ٢٢٢ر٧ مليون نسمة فى عام ١٩٩٦ يمثلون نحو ٣٠ر١٪ من إجمالى تعداد سكان أفريقيا خلال هذا العام ، ويزداد تعداد سكان دول هذه المجموعة بعد إنضمام مصر ليصل إلى نحو ٢٨٥ر٩ مليون نسمة خلال نفس العام يمثلون بذلك مانسبته ٣٨ر٧٪ من مجموع سكان أفريقيا . وتختلف هذه الدول فيما بينها من حيث تعدادها السكانى حيث هناك من هذه الدول مايبلغ تعدادها السكانى بضعة عشرات أو مئات الألوف من السكان (سيشيل / جيبوتى / جزر القمر / سوازيلاند) وهناك من الدول الأخرى التى يقل تعداد سكانها عن ٢ مليون نسمة (موريشيوس / ناميبيا) . وتعد أثيوبيا ثم تنزانيا ثم السودان ، ثم أوغندا من أكبر هذه الدول وعلى الترتيب من حيث تعداد سكانها (وباستثناء مصر التى تعد من أكبر هذه الدول تعدادا للسكان) ، وذلك على نحو مايشير إليه الجدول رقم (١/١) ، والذى يشير إلى أن تعداد سكان دول الساحل الغربى للبحر الأحمر - من بين مجموعة هذه الدول وبدون مصر - يشكلون نحو ٤٠ر٢٪ من مجموع التعداد السكانى لمجموعة هذه الدول (بدون مصر) . أما مجموعة دول الساحل الجنوبى الشرقى للقارة الأفريقية (كينيا ، وتنزانيا) فيمثل تعداد سكانها مانسبته ١٧ر٢٪ من مجموع سكان دول هذه المجموعة (بدون مصر) . أما مجموعة دول الساحل الجنوبى الغربى للقارة الأفريقية والداخلة فى هذا التجمع (رواندا / ناميبيا / أنجولا / الكونغو) فيبلغ تعداد سكانها مانسبته ٩ر٤٪ من مجموع سكان دول المجموعة (بدون مصر) أما مجموعة الدول التى تقع داخل مياه المحيط الهندى ، فيبلغ تعداد سكانها حوالى ٧ر٧٪ من المجموع الكلى لسكان دول المجموعة (بدون مصر) . أما مجموعة الدول الأخيرة والتى لاتتصل حدودها بمياه البحار والمحيطات والمشار إليها من قبل ، فيبلغ تعداد سكانها نحو ٢٥ر٥٪ من مجموع سكان دول هذا التجمع (بدون مصر) .

---

(١) صبحى عبد الحكيم ،وآخرون) ، الأطلس المدرسى ، مركز النشر الجغرافى ، أسكتلندا ، المملكة المتحدة ، ١٩٧٩ .

جدول رقم (١/١)

عدد السكان ، وعدد السكان ذوى النشاط الإقتصادى فى مجموعة دول الكوميسا

(عام ١٩٩٦)

البيان / الدول	عدد السكان ، وعدد السكان الزراعيين			عدد السكان ذوى النشاط الإقتصادى			معدل المساهمة فى النشاط الإقتصادى	
	إجمالى عدد السكان	عدد السكان الزراعيين		الإجمالى	فى قطاع الزراعة		إجمالى السكان	السكان الزراعيين
	ألف	ألف	٪	ألف	ألف	٪	٪	٪
١ - أنجولا	١١١٨٥	٨٢٤٢	٧٣ر٧	٥١٧١	٣٨١١	٧٣ر٧	٤٦ر٢	٤٦ر٢
٢- بورندى	٦٢٢١	٥٦٤٤	٩٠ر٧	٣٣٤٨	٣٠٣٨	٩٠ر٧	٥٣ر٨	٥٣ر٨
٣- جزر القمر	٦٣٢	٤٧٣	٧٤ر٨	٢٧٥	٢٠٦	٧٤ر٩	٤٣ر٥	٤٣ر٦
٤- الكونغو	٢٦٦٨	١١٦٩	٤٣ر٨	١١٠٧	٤٨٥	٤٣ر٨	٤١ر٥	٤١ر٥
٥- جيبوتى	٦١٧							
٦- أرتريا	٣٢٨٠	٢٥٨٦	٧٨ر٣	١٦٥٠	١٣٠١	٧٨ر٨	٥٠ر٣	٥٠ر٣
٧- أثيوبيا	٥٨٢٤٣	٤٩٦٩٢	٨٥ر٣	٢٥٥٠٩	٢١٧٦٣	٨٥ر٣	٤٣ر٨	٤٣ر٨
٨- كينيا	٧٥١٨	٦٣٧٧	٨٤ر٨	٥٣٤٧	٤٦١٨	٥٥ر٣	٧١ر١	٧٢ر٤
٩- مدغشقر	١٥٣٥٣	١١٦٥٧	٧٥ر٩	٧٣٠٦	٥٥٤٥	٧٥ر٩	٤٧ر٦	٤٧ر٦
١٠- مالاوى	٩٨٤٥	٨٤٩٣	٨٦ر٣	٤٧٨٨	٤١٣٠	٨٦ر٣	٤٨ر٦	٤٨ر٦
١١-موريشيوس	١١٢٩	١٣١	١١ر٦	٤٧٦	٥٥	١١ر٦	٤٢ر٢	٤٢ر٠
١٢- ناميبيا	١٥٧٥	٦٩٨	٤٤ر٣	٦٥٧	٢٩١	٤٤ر٣	٤١ر٧	٤١ر٧
١٣- رواندا	٥٣٩٧	٤٩٢٤	٩١ر٢	٢٨٧٤	٢٦٢٣	٩١ر٣	٥٣ر٣	٥٣ر٣
١٤- سيشيل	٧٤							
١٥- السودان	٢٧٢٩١	١٨٥٢٨	٦٧ر٩	١٠١١٩	٦٨٧٠	٦٧ر٩	٣٧ر١	٣٧ر١
١٦- سوازيلاند	٨٨١	٢٨٦	٣٢ر٥	٣١٥	١٠٢	٣٢ر٤	٣٥ر٨	٣٥ر٧
١٧- تنزانيا	٣٠٧٩٩	٢٥١٣٢	٨١ر٦	١٥٨٦٥	١٣١٦٤	٨٣ر٠	٥١ر٥	٥٢ر٤
١٨- اوغندا	٢٠٢٥٦	١٦٨٣٤	٨٣ر١	١٠٠٧٦	٨٣٧٤	٨٣ر١	٤٩ر٧	٤٩ر٧
١٩- زامبيا	٨٢٧٥	٦٠٧٨	٧٣ر٥	٣٥٠٥	٢٥٧٦	٧٣ر٥	٤٢ر٤	٤٢ر٤
٢٠- زمبابوى	١١٤٣٩	٧٥٧٠	٦٦ر٢	٥٣١٨	٣٥٢٠	٦٦ر٢	٤٦ر٥	٤٦ر٥
جملة	٢٢٢٦٧٨	١٧٤٥١٤	٧٨ر٤	١٠٣٧٠٦	٨٢٤٧٢	٧٧ر٣	٤٦ر٦	٤٧ر٣
٢١- مصر	٦٣٢٧١	٢٠١٥٩	٣١ر٩	٢٣٢٤٧	٧٤١٦	٣١ر٩	٣٦ر٧	٣٦ر٨
إجمالى	٢٨٥٩٤٩	١٩٤٦٧٣	٦٨ر١	١٢٦٩٥٣	٨٩٨٨٨	٧٠ر٨	٤٤ر٤	٤٦ر٢
أفريقيا	٧٣٨٧٣٠	٤٢١١٢٠	٥٧ر٠	٣١٤١٠٦	١٨٦٨٧٨	٥٩ر٥	٤٢ر٥	٤٤ر٤

المصدر : F.A.O., Production Year Book, Rome, 1996.

(٢/٤) تعيش النسبة الغالبة من سكان دول هذا التجمع على نشاط الزراعة حيث يمثل السكان الزراعيين داخل هذا التجمع نحو ٧٨ر٤٪ من إجمالى تعداده السكانى ، وإن كان من الملاحظ وجود تباين واضح فيما بين دول هذه المجموعة فى هذا الشأن حيث هناك من الدول التى تصل فيها نسبه السكان المشتغلون بالزراعة إلى أكثر من ٩٠٪ من مجموع سكانها (بورندى / رواندا) ، وهناك من الدول الأخرى التى تقل بها هذه النسبة ولكن إلى مستوى يزيد عن ٨٠٪ (أثيوبيا / كينيا / مالاوى / تنزانيا / أوغندا) . أما مجموعة الدول الأخرى التى تنخفض بها نسبة السكان المشتغلين بالزراعة بين سكانها عن ماسبق وإلى مستوى يتراوح مابين ٥٠ - ٨٠٪ من مجموع سكانها فتشمل كل من أنجولا / جزر القمر / أرتريا / مدغشقر / السودان / زامبيا / زيمبابوى . ومن الدول التى تقل بها نسبة أعداد السكان المشتغلين بالزراعة كل من موريشيوس وسوازيلاند حيث تصل هذه النسبة إلى نحو ٦ر١١٪ ، ٥ر٣٢٪ من مجموع سكان كل منها وعلى الترتيب ، وعلى نحو ماهو مبين بالجدول سابق الذكر .

إن فى المؤشر سابق الذكر مايشير إلى أن إقتصادات هذه الدول فى مجموعها إقتصادات زراعية حيث يسود نشاط الزراعة النشاط الإقتصادى للنسبة الغالبة من سكانها مع وجود تباينات محدودة فيما بين العدد الأكبر من هذه الدول فى هذا الشأن .

(٣/٤) تتصف غالبية هذه الدول بإرتفاع درجة مساهمة سكانها فى النشاط الإقتصادى (بالقياس إلى غيرها من الدول النامية الأكثر تقدما وبالقياس إلى مصر) حيث يبلغ تعداد السكان ذوى النشاط الإقتصادى بها مانسبته ٦ر٤٦٪ من مجموع سكانها ، على حيث تبلغ هذه النسبة نحو ٥ر٤٢٪ على مستوى القارة الأفريقية ، ونحو ٧ر٣٦٪ فى مصر . هذا ومن الطبيعى أن يترجم إرتفاع معدل مساهمة السكان فى النشاط الإقتصادى داخل مجموعة هذه الدول ، إما إلى إنخفاض نسبة التعليم بين فئات من هم فى سن التعليم بها ومن ثم ممارسة الأطفال والشباب للعمل فى سن مبكرة أو إلى سيادة نشاط الزراعة بإقتصادات هذه الدول وحيث يسود بذلك ممارسة النساء والأطفال للعمل الزراعى ، أو لكلا العاملين معا . وحيث يلاحظ إرتفاع معدل مساهمة السكان فى النشاط الإقتصادى بالدول التى يسود بها بدرجة أكبر نشاط الزراعة فى إقتصاداتها وعلى نحو مايشير إليه ضمنيا نفس الجدول سابق الذكر .

(٤/٤) تبلغ المساحة الإجمالية للدول العشرون (بدون مصر) فى هذا التجمع نحو ٦ر٩٨٥ مليون هكتار تمثل نحو ٥ر٣٢٪ من إجمالى مساحة أفريقيا . أما مساحتها الأرضية فتبلغ نحو ١ر٩٤٤ مليون هكتار وبنسبة ٨ر٩٥٪ من مساحتها الإجمالية حيث تشكل مساحة الأنهار والبحيرات

الداخلية مانسبته ٢ر٤٪ من المساحة الإجمالية لمجموعة هذه الدول العشرون . وعلى الرغم من إشتغال النسبة الغالبة من السكان فى مجموع هذه الدول بالنشاط الزراعى (وعلى نحو ماسبق الإشارة إليه) ، إلا أن المساحات التى تستغل فى الزراعة (عام ١٩٩٥) لاتشكل سوى ٥ر٦٪ من إجمالى مساحتها الأرضية ، وإن كانت تختلف هذه المجموعة فيما بينها وإلى حد كبير نسبيا من حيث هذه النسبة حيث تبلغ مساحة الأراضى المستغلة فى الزراعة - وعلى سبيل المثال - نحو ٦ر٤٦٪ ، ٩ر٤٤٪ ، ٣ر٥٢٪ من إجمالى المساحة الأرضية لكل من رواندا ، جزر القمر ، وموريشيوس على الترتيب ، وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى مايقرب من ١ر٣٤٪ ، ٦ر١٥٪ فى كل من أوغندا ، وسيشيل على التوالى ، ثم تنخفض عن ذلك فى مجموعة الدول الأخرى مع تباين واضح فيما بينها وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (١/١) بالملحق .

هذا وإذا كان المؤشر المشار إليه يشير فى مضمونه إلى أن مايقرب من ٥ر٩٣٪ من إجمالى المساحة الأرضية لمجموعة هذه الدول (بدون مصر) لايستغل فى نشاط الزراعة ، حيث إحتمالات وجود المراعى والغابات الطبيعية أو الصحارى ، إلا أنه قد يشير فى مضمونه أيضا إلى الإحتمالات الكبيرة القائمة للتوسع الزراعى بها إذا ماوجدت الموارد المائية والمالية اللازمة لذلك .

(٥/٤) وعلى الرغم من أن دول هذه المجموعة لاتستغل سوى نسبة محدودة من مساحتها الأرضية فى الزراعة ، إلا أنها تعد من الدول منخفضة الكثافة السكانية سواء من منظور عدد السكان إلى مساحتها الأرضية ، أو من منظور عدد السكان والمساحة المستغلة فى الزراعة بها ، ومن ثم يرتفع نصيب الفرد من سكانها من مساحة الأرض المستغلة فى الزراعة ليصل الى مايزيد عن خمسة أمثال نصيب الفرد منها فى مصر (على سبيل المثال) ، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من السكان من الأراضى المستغلة فى الزراعة نحو ٢٧ر هكتار ، على حين يصل هذا المتوسط إلى نحو ٠٥ر هكتار بالنسبة للفرد من السكان المصريين . كما تتباين هذه الدول فيما بينها أيضا وإلى حد كبير من حيث متوسط نصيب الفرد من الأراضى المنزرعة حيث يصل هذا المتوسط إلى مايقرب من ٦٤ر ، ٦٠ر ، ٥٢ر ، ٤٨ر هكتار فى كل من زامبيا ، وكينيا ، وناميبيا ، والسودان على الترتيب ، وينخفض فى باقى الدول الأخرى على نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٢/١) بالملحق .

إن فى إرتفاع نصيب الفرد من السكان من الأراضى المستغلة فى الزراعة فى مجموعة هذه الدول بالقياس إلى مصر قد يشير فى مضمونه إلى وجودها فى مستوى أفضل من حيث درجة الإكتفاء فى الإستهلاك من السلع الزراعية أو من حيث الميزان التجارى الزراعى ، أو يشير إلى وجود الإحتمالات الكامنة لتحقيق هذه المستويات فى الجوانب المشار إليها إذا ماوجدت التكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لتحسين إنتاجية الأراضى المستغلة بالزراعة فى هذه الدول .

٥ - الناتج المحلى الإجمالى :-

(١/٥) بلغ المتوسط السنوى للناتج المحلى الإجمالى لدول المجموعة (وباستثناء جيبوتى وأرتريا ومصر) وخلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ نحو ٣ر٧٣ مليار دولار . وفى المقابل فقد بلغ الناتج المحلى الإجمالى لمصر خلال نفس الفترة نحو ٨ر٣٧ مليار دولار سنويا .ويشارك قطاع الزراعة فى دول هذه المجموعة بالنسبة الغالبة من الناتج المحلى الإجمالى بها حيث ساهم بحوالى ٣١٪ من الناتج المحلى خلال نفس الفترة المشار إليها . أما قطاع الصناعة ممثلا فى أنشطة التصنيع ، والمناجم ، والتشييد ، والكهرباء ، والمياه ، والغاز فقد بلغت مساهمته مانسبته ٢ر٢٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى لمجموعة هذه الدول (باستثناء مصر) خلال نفس الفترة ، على حين بلغت مساهمات قطاعات الخدمات مانسبته ٨ر٤٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى بها .

(٢/٥) تتباين هذه الدول فيما بينها من حيث المساهمات النسبية لقطاعاتها الإقتصادية فى الناتج المحلى الإجمالى ، حيث هناك من هذه الدول مايساهم قطاع الزراعة بها بأكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلى ، وهى تنزانيا ، أوغندا ، وبورندى . كما أن هناك من الدول الأخرى التى تصل مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى بها مابين ٤٠٪ إلى أقل من ٥٠٪ وهى جزر القمر ، ورواندا ، وأثيوبيا . وهناك من الدول الأخرى التى تتراوح مساهمات قطاعات الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى بها مابين ٣٠٪ - ٤٠٪ من الناتج المحلى ، وهى مدغشقر ، ومالاوى . وباستثناء كل من السودان ، وكينيا والتى بلغت مساهمات قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى كل منها نحو ٥ر٢٩٪ ، ١ر٢٩٪ خلال نفس الفترة المشار إليها من قبل ، فإن بقية دول المجموعة تتراوح نسبة مساهمة قطاعات الزراعة بها فى الناتج المحلى الإجمالى لكل منها مابين ١٠٪ - ١٤٪ ، حيث تضم هذه المجموعة كل من أنجولا ، والكونغو، وموريشيوس ، وناميبيا ، وسوازيلاند ، وزامبيا ، وزيمبابوى ، وذلك باستثناء سيشيل التى تصل مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى بها نحو ٢ر٤٪ خلال نفس الفترة ، وذلك على نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٢/١) .

جدول رقم (٢/١)

متوسط الناتج المحلى * السنوى فى السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٤ حسب القطاعات الإقتصادية

القطاعات	زراعة		صناعة **		خدمات		جملة	
الدول	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪
١ - أنجولا	١٠٦٠	١٣ر١	٣٧٨٥	٤٦ر٩	٣٢١٧	٣٩ر٩	٨٠٦٢	١٠٠ر٠
٢- بورندى	٥٩١	٥٢ر٠	١٩٧	١٧ر٣	٣٤٩	٣٠ر٧	١١٣٧	١٠٠ر٠
٣- جزر القمر	٨٣	٤٠ر١	٢٢	١٠ر٦	١٠٢	٤٩ر٣	٢٠٧	١٠٠ر٠
٤- الكونغو	٢٨٥	١١ر٥	١٠٣٦	٤١ر٨	١١٦٠	٤٦ر٨	٢٤٨١	١٠٠ر٠
٥- جيبوتى								١٠٠ر٠
٦- أرتريا								١٠٠ر٠
٧- أثيوبيا	٣٦٠٣	٤٩ر١	٧٠٥	٩ر٦	٣٠٢٣	٤١ر٢	٧٣٣١	١٠٠ر٠
٨- كينيا	٢٣٦١	٢٩ر١	١٥٢٤	١٨ر٨	٤٢٢٨	٥٢ر١	٨١١٣	١٠٠ر٠
٩- مدغشقر	٩١٣	٣٧ر٢	٣١١	١٢ر٧	١٢٢٨	٥٠ر١	٢٤٥٢	١٠٠ر٠
١٠- مالاوى	٤٠٣	٣٢ر٨	٢٥٩	٢١ر١	٥٦٨	٤٦ر٢	١٢٣٠	١٠٠ر٠
١١-موريشيوس	٢١٠	١٠ر٤	٦٩٦	٣٤ر٤	١١١٥	٥٥ر٢	٢٠٢١	١٠٠ر٠
١٢- ناميبيا	٢٨٠	١٤ر٢	٥٩٩	٣٠ر٣	١٠٩٩	٥٥ر٦	١٩٧٨	١٠٠ر٠
١٣- رواندا	٧٠٣	٤٢ر١	٣٧١	٢٢ر٢	٥٩٥	٣٥ر٧	١٦٦٩	١٠٠ر٠
١٤- سيشيل	١٤	٤ر٢	٥٦	١٦ر٧	٢٦٦	٧٩ر٢	٣٣٦	١٠٠ر٠
١٥- السودان	٤٦٩٣	٢٩ر٥	٢٦١٨	١٦ر٤	٨٦١٦	٥٤ر١	١٥٩٢٧	١٠٠ر٠
١٦- سوازيلاند	٧٤	١٢ر٨	٢٥٤	٤٣ر٨	٢٥٢	٤٣ر٤	٥٨٠	١٠٠ر٠
١٧- تنزانيا	٢٠٩٤	٥٦ر١	٦٠٥	١٦ر٢	١٠٣٣	٢٧ر٧	٣٧٣٢	١٠٠ر٠
١٨- اوغندا	٤٢٦٧	٥٣ر٠	٩٥٠	١١ر٨	٢٨٢٨	٣٥ر١	٨٠٤٥	١٠٠ر٠
١٩- زامبيا	٢٦٣	١١ر١	١٠٣١	٤٣ر٥	١٠٧٦	٤٥ر٤	٢٣٧٠	١٠٠ر٠
٢٠- زمبابوى	٧٧٨	١٣ر٩	١٩٤٥	٣٤ر٨	٢٨٥٩	٥١ر٢	٥٥٨٢	١٠٠ر٠
جملة ***	٢٢٦٧٥	٣١ر٠	١٦٩٦٤	٢٣ر٢	٣٣٦١٤	٤٥ر٨	٧٣٢٥٣	١٠٠ر٠
٢١- مصر	٦٨٤٨	١٨ر١	٨٧٥٤	٢٣ر١	٢٢٢١٩	٥٨ر٧	٣٧٨٢١	١٠٠ر٠

المصدر :- The World Bank, African Develo[ment indicators, Washington, 1996

* مقوما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٧ .

** يشمل قطاع التصنيع ، والمناجم ، والبناء ، والكهرباء ، والمياه ، والغاز .

*** لاتشمل جيبوتى ، وأرتريا .